

# معضلة إعادة بناء الدولة في لبنان

نجيب عيسى

في خضم الأزمة التي تعصف بلبنان حالياً، تعلو الأصوات مطالبةً بإعادة بناء الدولة على أسس تجنّب الأزمات العنيفة والحروب الأهلية المدمرة / وفي ما يلي نحاول البحث في مدى توافر الشروط اللازمة لقيام مثل هذه الدولة انطلاقاً من طبيعة الدولة، التي قامت بعد الاستقلال والعوامل الرئيسية التي حددت خصائصها وجعلتها على الدوام عرضة للأزمات الوجودية، وبالاستناد إلى قراءة سريعة لتجربة لبنان التاريخية في بناء دولة مغايرة.

## أولاً: في طبيعة دولة الاستقلال

إن إقامة دولة في لبنان تجنّب الأزمات العنيفة والحروب الأهلية المدمرة تقتضي بدايةً أن يكون المتصدون لهذه المهمة على معرفة بطبيعة الدولة القائمة والمشاكل الفعلية التي تعانيها. من جهتنا، نرى أنّ هنالك خمس خصائص، بمثابة مشاكل رئيسية لازمت الدولة في لبنان منذ الاستقلال حتى الآن ينبغي معالجتها.

## دولة "تخاصية"

لقد جرى اختزال الدولة في لبنان إلى مجرد إطار مؤسسي لتقاسم السلطة السياسية بين ممثلي الطوائف والمذاهب تبعاً لميزان القوى بينها، وداخل كل منها، الذي يتحدّد على أساس عاملين رئيسيين مترابطين هما: من جهة، الدينامية الخاصة بكل منها (تطورها الاقتصادي والاجتماعي والديموغرافي...) ومن جهة ثانية، علاقاتها الخارجية. ويتلازم مع تقاسم السلطة هذا تقاسم متناسب لمؤسسات ومواقع الإدارة العامة والمال العام بين هؤلاء الممثلين أنفسهم ليعيدوا توظيف المغانم في تجديد مواقعهم وتمتينها، كل داخل جماعته، واستطراداً داخل السلطة السياسية.

## دولة غير عادلة

هنالك كمّ كبير من الدراسات والتقارير التي تناولت تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية منذ الاستقلال. ويضيق المجال هنا لإيراد الأدلة والمؤشرات النوعية والكمية التي تحفل بها لناحية استمرار، بشكل أو بآخر، التفاوتات العميقة والمشاكل الحادة على هذين الصعيدين: التفاوتات بين المناطق وبين الفئات والطبقات الاجتماعية، ومشاكل الفقر والبطالة والهجرة. أما استمرار عدم المساواة بين المواطنين على الصعيد القانوني / الحقوقي، فهو واضح كل الوضوح من خلال التوزيع الطائفي للمناصب القيادية السياسية والإدارية في الدولة.

## دولة ضعيفة / رخوة

لضعف الدولة ورخاوتها في لبنان تجليات ثلاثة: أ\_ إزاء القطاع الخاص: تركت الدولة معظم النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، لكنها جعلت جهودها التنظيمية والتشريعية والاستثمارية تصب على نحو شبه حصري في المصالح الفئوية للكبار من رجال المال والأعمال في هذا القطاع، ودون أن تبذل أيّ جهد يذكر لتقويم أو تعديل الاتجاهات التلقائية للمبادرات الخاصة، أو التنسيق في ما بينها، كي تجعلها تصب في خدمة أهداف وطنية عامة. هذا إلى جانب أن الدولة لم تضع سياسات وبرامج فعالة تهدف إلى معالجة ما قد ينجم عن هذه الحرية من أضرار. وبالفعل فقد نجم عنها الكثير من الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية البنوية التي لا يزال لبنان يزرع تحت أعبائها. فالتفاوتات المنطقية والفئوية والطبقية التي سبق ذكرها ترافقت مع ضمور القطاعات الاقتصادية السلعية المولدة لفرص عمل وفيرة ومجزية (الزراعية والصناعية)، وتضخم النشاطات الخدمية والريعية، وطغيان الطابع الاحتكاري على السوق. أما خضوع الدولة للضغوط التي يمارسها القطاع الخاص، وبخاصة كبار التجار وأصحاب المصارف، فلا يحتاج إلى الكثير من الأدلة. يكفي في هذا الخصوص التذكير بتجارب الوزراء السابقين: إلياس سابا واميل بيطار وجورج قرم وشربل نحاس.

ب\_ إزاء الطوائف: المقصود هنا هو ضعف الدولة اتجاه المؤسسات الدينية الطائفية. فإذا وضعنا جانباً أن لكل من الطوائف/ المذاهب قوانينها الخاصة المتعلقة بالأحوال الشخصية، وبالتالي محاكمها الشرعية، نلاحظ أن المؤسسات الدينية لا تكف عن ممارسة الضغوط على الحكومات والإدارات العامة، لحملها على أخذ قرارات أو التراجع عن قرارات سبق أن اتخذتها أو الامتناع عن سن قوانين واتخاذ قرارات هي، في سائر بلدان العالم، من الاختصاصات الحصرية للدولة والإدارة العامة. والأمثلة في هذا المجال لا تحصى، نكتفي في هذا الخصوص بالزواج التي تثار عند كل مطالبة بسن قانون اختياري للأحوال الشخصية. هذا إضافة إلى أن الدولة في لبنان ترى نفسها مجبرة على تمويل جزء كبير من الخدمات الصحية والتربوية والاجتماعية التي تقدمها الطوائف إلى أتباعها، من الموازنة العامة. كذلك فإن مناهج المؤسسات التربوية، وبخاصة منهاج مادة التاريخ، لا تزال بمنأى عن المراقبة الحكومية، لكنّ المضحك المبكي هو أن الضغوط الطائفية أبقت لبنان البلد الوحيد في العالم الذي لم يجرّ أيّ تعداد لسكانه منذ عام ١٩٣٢.

ج\_ إزاء الخارج: يتمثل ضعف الدولة في لبنان في اتجاه الخارج على نحو رئيسي من الناحية العسكرية، إلى ابقاء الجيش في وضع لا يستطيع معه التصدي للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة (مقولة إن قوة لبنان في ضعفه). ومن الناحية السياسية، بالعلاقات المباشرة التي تقيمها الدول الأجنبية مع الأحزاب والطوائف ومنظمات المجتمع المدني وحتى الشخصيات (زيارات وجولات السفراء والمبعوثين). هذا إضافة إلى رضوخ الحكومات المتعاقبة باستمرار لمختلف الضغوط السياسية والاقتصادية التي تمارس عليها من الخارج.

## دولة مغرطة في تبعيتها للخارج

نادرة هي البلدان التي تصل درجة اعتمادها اقتصادياً على الخارج إلى درجة اعتماد لبنان. فالجزء الأكبر من دخله الوطني يتأتى من مصادر لها علاقة مع الخارج. ويأتي لبنان في مقدمة بلدان العالم من حيث ارتفاع

نسبة تجارته الخارجية إلى ناتجه المحلي الإجمالي. وهو لا يزال من أكثر بلدان العالم اعتماداً على الخارج لتأمين احتياجاته. وتتلازم هذه التبعية الاقتصادية مع استيراد الأنماط الثقافية والاجتماعية السلوكية الأجنبية على نطاق واسع.

## دولة مأزومة باستمرار

ليس من المغالاة القول إنّ تاريخ لبنان منذ حصوله على الاستقلال عبارة عن توالي أزمات سياسية حادة ارتدت طابع العنف المدمر واستمر بعضها سنوات طويلة. أما فترات الاستقرار القصيرة نسبياً الفاصلة بين هذه الأزمات، فكانت بدورها حافلة بأزمات وصراعات سياسية واقتصادية اجتماعية، وإن كانت أقل حدة. ثانياً: العوامل المؤسسة لطبيعة الدولة وحركية الاجتماع

## السياسي في لبنان

يأتي بداية العامل التاريخي. فقد تكونت، في ما أصبح لبنان لاحقاً، منذ القرن التاسع عشر مروراً بمرحلة الانتداب الفرنسي، تشكيلة اجتماعية تعاني انقسامات حادة تتمحور حول طوائف ومذاهب تتفاوت لناعية مستويات تطورها الاقتصادي والاجتماعي، ولناعية مواقعها السياسية والإدارية في المؤسسات السلطوية، ولها تاريخ حافل بالارتباطات الخارجية السياسية والثقافية المتنافرة. لكن الملاحظ أن لبنان لم يكن البلد الوحيد على هذا الصعيد، فمعظم، إن لم يكن جميع البلدان التي حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، ورثت عن المرحلة الاستعمارية عبئاً ثقيلاً من التفاوتات والانقسامات، وبالتالي التناقضات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين مختلف مكوناتها... ومع ذلك لم تطغ على الدول التي قامت في هذه البلدان معظم السمات المذكورة التي طغت على الدولة في لبنان، أو على الأقل ليس بالفدر نفسه من الحدة. ذلك أن لبنان بعد حصوله على الاستقلال، سار في الاتجاه المعاكس تماماً للاتجاه الذي سارت فيه معظم هذه الدول، إذ إن أول ما سعت إليه هذه الأخيرة هو إقامة سلطة مركزية قوية قادرة على ضبط و/ أو لجم التناقضات القائمة، التي يمكن أن تنشأ بين مختلف الفئات الاجتماعية. وكان ذلك من خلال اعتماد الحزب الواحد وبناء جيش قوي وأجهزة أمنية فعالة، هذا من جهة. ومن جهة ثانية، اعتماد نظام اقتصادي موجه يعود الدور الرئيسي فيه إلى القطاع العام والتخطيط المركزي. لقد ذهب قادة مرحلة الاستقلال بلبنان عكس هذا التيار وتبنوا له نظاماً سياسياً اقتصادياً يعيد، بشكل أو بآخر، إنتاج هذه التفاوتات ويعزز الارتباط بالخارج. هذا النظام هو النظام الطائفي سياسياً والليبرالي المتفعل اقتصادياً، الذي أرسى قواعده النظرية ميشال شبحا. ففي المنظور «الشيحي»، يجب أن تبقى الدولة في لبنان مجرد تعبير عن التعددية الطائفية وبعبدة عن التدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. على الصعيد السياسي يجب أن تنحصر وظيفة الدولة في تنظيم العلاقة بين الطوائف، لأن على هذه الوظيفة يتوقف استمرار الكيان اللبناني وضمن حقوق اللبنانيين وحريتهم. أما على الصعيد الاقتصادي، فعلى الدولة أن تتمسك بأقانيم ثلاثة:

١- إن الاقتصاد اللبناني لا يمكن أن يكون إلا اقتصاد تجارة وخدمات.

٢- إن نشاط اللبنانيين الاقتصادي لا يمكن أن يكون بالأساس إلا مع الخارج وفي الخارج.

٣- إن الاقتصاد اللبناني لا يمكن أن ينمو ويزدهر إلا في ظل أعلى درجات الليبرالية (دعه يعمل دعه يمر). إن المتفحص لآلية اشتغال النظام الطائفي (سياسياً) والمفرط في ليبراليته (اقتصادياً) يلاحظ بسهولة أن هذا النظام لم يمثل عملياً فقط القاعدة الأساس لاكتساب دولة الاستقلال سماتها المذكورة، بل حدد أيضاً، وفي الوقت نفسه، الوجهة التي أخذتها حركية الاجتماع السياسي (الطبيعة الغالبة على التناقضات/ الصراعات وكيفية إدارتها)، إذ من الملاحظ على هذا الصعيد أنه كان لهذا النظام نتيجتان متلازمتان على غاية من الأهمية: النتيجة الأولى هي أن النظام، كما سبق أن لمّحنا، لم يعمل على ردم التفاوتات العمودية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الموروثة من مرحلة الانتداب، بل عمل، بشكل أو بآخر، على إعادة إنتاجها. فغياب الأطر المؤسسية السياسية التي تنمي علاقات المواطنة بين اللبنانيين، وبينهم وبين الدولة، وغياب برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتوازنة لمختلف القطاعات والمناطق والفئات الاجتماعية، أبقيا الطوائف مختلفة من نواح عديدة: مواقعها في السلطة السياسية وفي الإدارة العامة، أحوالها الشخصية، مواقعها في النشاط الاقتصادي، وتركيبها الطبقي. كذلك بقيت متفاوتة مستويات التطور الاقتصادي الاجتماعي للمناطق الجغرافية التي تتركز فيها. في المقابل فإن هذا الغياب المزدوج جعل الطوائف تستمر في ارتباطاتها الدينية والثقافية والسياسية مع الخارج، وتنظم أكثر فأكثر في أحزابها الخاصة، وتتوسع وتنشط بإقامة مؤسساتها التربوية والصحية والثقافية وأحياناً كثيرة الاقتصادية، مما جعل الروابط بمختلف أنواعها، وبالتالي منظومة المصالح القائمة بين أبناء الطائفة الواحدة أقوى بكثير من تلك القائمة بين اللبنانيين بمختلف طوائفهم. ليس هذا فحسب، بل جعل أيضاً القضايا/ المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية تكتسب في لبنان ألواناً فئوية بحيث تعتبر المعالجة الصحيحة لأي منها تصب في مصلحة طائفة/ طوائف على حساب أخرى. فإذا وضعنا جانباً التماسك النسبي لهيئات كبار أصحاب الأعمال في الدفاع عن مصالحها، مع أن المحاصمة الطائفية لم توفر مستوياتها القيادية، فإننا نلاحظ تغلب الولاءات السياسية والطائفية لجموع العاملين بأجر والعاملين لحسابهم الخاص على مصالحهم الجامعة. وهذا ما يفسر وهن تنظيمات العمال والمستخدمين النقابية وضعف الأحزاب ومنظمات المجتمع «المدني» العابرة للطوائف.

أما النتيجة الثانية التي لها علاقة مباشرة وعضوية مع الأولى، فهي جعل الخارج يتحكم في مسار التناقضات التي تعتمل على الدوام في المجتمع وعلى مستوى السلطة السياسية. فالنظام السياسي الاقتصادي وطبيعة الدولة التي أنتجها لم يعمل على إيجاد آليات داخلية فاعلة وقادرة، لفترات من الزمن طويلة نسبياً، على حلّ هذه التناقضات أو ضبطها في حدود لا تهدد السلم الأهلي كما حصل في البلدان النامية الأخرى (الحزب الواحد، الجيش القوي، القطاع العام الواسع، التخطيط المركزي...) أو البلدان الرأسمالية (ديمقراطية قائمة على حقوق المواطنة، سوق رأسمالية ناجزة، عقد اجتماعي بين أطراف الإنتاج). ما أدى إلى خضوع وتيرة الأزمات ودرجة حدتها، على نحو رئيسي، للعوامل الخارجية، وتحديداً لمجريات الصراع بين القوى الدولية والإقليمية في المنطقة العربية وعليها.

إن المتتبع لمسار هذه الأزمات يلاحظ بسهولة أنها، وخصوصاً الثلاث الأهم التي ذكرنا، جاءت كارتدادات لتحولات/ أزمات شهدتها المنطقة العربية المجاورة، ناتجة على نحو عام من مجريات الصراع المزدوج: العربي - الإسرائيلي، وحركة التحرر الوطني - القوى الاستعمارية وحلفائها في المنطقة، كما يلاحظ أنّ هذه

الأزمات/ الارتدادات في لبنان كانت دائماً تأخذ شكل صراع على السلطة بين قوى محلية بهدف مزدوج أيضاً، يتمثل من ناحية، في تعديل ميزان القوة داخل هذه السلطة بين ممثلي الطوائف، وداخل كل منها، بالاستناد إلى تحالفات خارجية. ويتمثل من ناحية ثانية، في إعادة تموضع لبنان في الاصطفافات الدولية/ الإقليمية نفسها. أما فترات الاستقرار النسبي، فإنها لم تكن سوى نتيجة لدخول الأطراف الدولية والإقليمية المتصارعة في مرحلة من التفاهات/ التسويات المعينة، من ضمنها عقد تسوية بين القوى المتصارعة في لبنان. تسوية لا يستطيع الطرف الذي يجد نفسه مغبوناً فيها أن يحظى بسند خارجي يعينه على نقضها. وهنا نلاحظ أن التسويات اللبنانية كانت عملياً لا تمس جوهر النظام المتمثل في طائفته السياسية وليبرالته الاقتصادية الاجتماعية المتطرفة. ولذلك كانت الأزمات تعود لتظل برأسها مع انفراط عقد التفاهات و/ أو ظهور طرف قوي من خارجها يستطيع أحد الأطراف اللبنانية أن يشبك معه لتحسين موقعه في السلطة. في هذا السياق أصبح «الخارج» بالنسبة إلى لبنان عاملاً/ معطى داخلياً يؤدي دوراً مفصلياً في تحديد الوجهة التي تأخذها حركة الاجتماع السياسي فيه، وبخاصة موازين القوة داخل السلطة السياسية بين مختلف الأطراف الطائفية، مع الأخذ بالحسبان الدينامية الذاتية لكل منها.

### ثالثاً: معنى إعادة بناء الدولة

إذا كانت الدولة التي يجب العمل على بنائها في لبنان هي على نحو عام الدولة القادرة العادلة والمستقلة، فإن قيام مثل هذه الدولة يقتضي إعادة النظر في الأسس التي قامت عليها دولة الاستقلال، نعني الطائفية السياسية والليبرالية الاقتصادية المتطرفة. غير أن إعادة النظر هذه لا تعني أنه يجب و/ أو يمكن أن يتبنى لبنان نظاماً شبيهاً بالأنظمة التي تبنتها معظم بلدان العالم الثالث بعد حصولها على الاستقلال. فالوقائع التي أدت إليها التطور السياسي الاقتصادي الاجتماعي في لبنان لا تجعل نظاماً من قبيل هذه الأنظمة قابلاً للحياة فيه. هذا فضلاً عن أن الأنظمة المذكورة قد استنفدت قواها ودخلت منذ أكثر من عقدين من الزمن في أزمة وجودية أصابت، كما هو واضح، البلدان العربية وجعلتها تواجه أخطار اللبنة. وبناءً عليه لا يبدو أن هنالك من سبيل لخروج لبنان من دوامة الحروب الأهلية الجهنمية سوى بالسير على سكة التحول الديمقراطي الفعلي، الذي يتطلب التخلص من النظام الطائفي والعمل على جعل المواطنة الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الدولة... على أن يجري، في الوقت نفسه، العمل على الخروج من النيوليبرالية المتفلتة على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي، والعبور إلى ما أصبح يسمى الدولة الوطنية التنموية القادرة على تصميم وتنفيذ سياسات تعمل على إزالة الطابع الريعي عن الاقتصاد، وإطلاق عملية نمو مستدام على قاعدة صلبة من إنتاج محلي أكثر تنوعاً واندماجاً، وتعمل أيضاً على توزيع ثمار النمو على نحو عادل على مختلف الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية. والمدخل الرئيسي والضروري لاستراتيجية التنمية الاقتصادية الاجتماعية العتيدة يتمثل في إصلاح النظام الضريبي الحالي البعيد عن العدالة الاجتماعية والفعالية المالية والاقتصادية.

منذ الاستقلال وإلى الآن، كانت البرامج والخطابات/ الأدبيات الرسمية وغير الرسمية تحفل بكلام عن وجوب إصلاح/ تغيير النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي. وبقي هذا الكلام عموماً دون ترجمة عملية. والسبب الرئيسي، كما يبدو لنا، هو عدم توافر شرطين متلازمين: من جهة، عدم تشكل قوى/ كتلة اجتماعية وازنة

عابرة للطوائف لها مصلحة بالتغيير وراغبة فيه، ومن جهة ثانية، إتاحة ظروف خارجية (دولية و/ أو إقليمية) تساعد هذه القوى على إحداث التغيير الذي لا عودة عنه.

فلقد ظهرت في لبنان أحزاب وتجمعات وأوساط واسعة نسبياً من المفكرين رأوا في إعادة النظر في النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي، على الأسس المذكورة، الشرط الضروري لإقامة الدولة القوية العادلة والمستقلة. إلا أنها لم تستطع القبض على ما يلزم من سلطة سياسية لإخراج برامجها وأفكارها إلى حيز الواقع. ولم تستطع كذلك، من خارج السلطة السياسية، إحداث بعض الخروقات الجدية على هذا الصعيد. وهنا نذكر بتجربة «الحركة الوطنية» في السبعينيات من القرن الماضي التي كادت، بمساعدة المقاومة الفلسطينية، أن تأخذ الحرب الأهلية نحو تغيير جذري في النظام لولا تدخل القوى الدولية والإقليمية. لكن اللافت أكثر هو أن مستلزمات/ مقتضيات بناء دولة حديثة في لبنان كانت، في أكثر الأحيان، حاضرة بشكل أو بآخر في البيانات والمواثيق التي تبنتها العهود والحكومات المتعاقبة في هذا البلد، لكنها لم تجد ترجمة عملية إلا في محاولة يتيمة (التجربة الشهابية) لم تتوافر لها شروط الاكتمال. فالبيان الوزاري لحكومة الاستقلال الأولى نص على أن «من أسس الإصلاح التي تقتضيها مصلحة لبنان العليا معالجة الطائفية... وأن الساعة التي يمكن فيها إلغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان وسنسعى لكي تكون هذه الساعة قريبة إن شاء الله». ونصّ أيضاً على عزم الحكومة على اتخاذ سلسلة طويلة من الإجراءات التي من شأنها إطلاق عملية تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة ومتكاملة. علماً أن البيانات الوزارية للحكومات التي تعاقبت بعد ذلك تكاد تكون طبق الأصل عن هذا البيان، لناحية إعلان العزم على اتخاذ سلسلة الإجراءات نفسها على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي، مع إضافة إجراءات أخرى من قبيل إصلاح القضاء، ومكافحة الاحتكار والاستغلال، والقضاء على الفساد والرشوة، والاهتمام بقضايا العمل والعمال.

المهم هو أن معظم ما تضمنته البيانات الوزارية من نصوص بهذا الخصوص بقي حبراً على ورق، بسبب بقاء الدولة في قبضة ما سمي الإقطاع السياسي الطائفي المتحالف مع كبار التجار، في ظل الهيمنة السياسية الاقتصادية للمعسكر الغربي الرأسمالي على المنطقة العربية. إلى ذلك أضف النمو المتسارع لقطاع الخدمات (الناتج من سلسلة التحولات التي شهدتها هذه المنطقة العربية من الاحتلال الصهيوني لفلسطين إلى ارتفاع عائدات النفط المالية، مروراً بالانقلابات العسكرية) الذي ساعد على ترسيخ أسطورة «الازدهار» الاقتصادي.

شكّل مجيء الرئيس فؤاد شهاب إلى الحكم في أواخر عام ١٩٥٨ نقطة تحول مهمة في نظرة الدولة في لبنان إلى دورها الاقتصادي والاجتماعي. فلأول مرة تسعى السلطة السياسية في هذا البلد إلى تكوين رؤية تنموية وتعمل على وضعها موضع التنفيذ. وليس من باب الصدفة أن يأتي هذا التحول في أعقاب حرب أهلية خاطفة رأى فيها الحكم الجديد ناقوس خطر يدق مهدداً وحدة لبنان إن لم يكن وجوده. ليستنتج بالتالي أن إزالة هذا التهديد تتطلب الذهاب إلى أبعد من رؤية الأسباب السياسية المباشرة التي كانت وراء هذه الحرب، ومعالجة أسبابها العميقة المتمثلة باختلالات البنية الاقتصادية الاجتماعية التي كشف عنها تقرير بعثة «إرفد»، والتي لم يستطع «الازدهار» الاقتصادي التخفيف منها. نعني التفاوتات الحادة بين قطاعات الإنتاج (هيمنة قطاع الخدمات مقابل ضعف قطاعي الزراعة والصناعة) وبين مناطق البلاد (الاستقطاب

الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي الكبير حول بيروت على حساب المناطق الأخرى) وبين الفئات الاجتماعية (٤% من السكان يستأثرون بنحو ثلث الدخل الوطني مقابل ٥٠% من الفقراء). وبالفعل بدأ الحكم الشهابي بإقامة الأطر المؤسسية القانونية والإدارية اللازمة لانخراط الدولة في دورها التدخلية الجديد. فكان إنشاء البنك المركزي ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى والتفتيش المركزي ومديرية الإحصاء المركزي ومصحة الإنعاش الاجتماعي والمشروع الأخضر والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلخ... ثم جرى وضع وتنفيذ خطة لتوسيع وتطوير البنية التحتية والهياكل الأساسية، نتج منها وصل معظم الأراضي اللبنانية بشبكة من الطرقات المعبدة وتزويدها بالكهرباء والمياه الصالحة للشرب. لكن لم يتسنّ لهذه التجربة أن تذهب أبعد من ذلك؛ فلم يحدث تغيير جذري في طبيعة النظام السياسي الطائفي، وانحصرت المشاريع التنموية في معالجة المشاكل الناتجة من اشتغال النظام الاقتصادي الليبرالي المتطرف. كل ما هنالك أن شهاب، في ظل التفاهات الدولية الإقليمية (الأميركية - المصرية) التي وضعت حداً لحرب ١٩٥٨ وجاءت به إلى الحكم ورعت تجربته التنموية، وبلاستناد داخلياً إلى الأجهزة الأمنية ومجموعة من الموظفين الإداريين الأكفاء، استطاع أن يبقى الدولة على مسافة معينة من المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية الضيقة للزعامات التقليدية الطائفية والمناطقية والبورجوازية التجارية الخدمية. لذلك رأينا التجربة الشهابية نفسها أخذت بالتراجع مع انفراط عقد التفاهات الدولية الإقليمية التي حضنتها في أعقاب حرب ١٩٦٧. وأدى هذا الانفراط، مع تدخل العامل الفلسطيني، إلى ولوج لبنان مرحلة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، انتهت بانفلاق حرب أهلية مدمرة استغرقت خمس عشرة سنة. وكما هو معلوم، لم تضع هذه الحرب أوزارها إلا نتيجة لتفاهات دولية إقليمية جديدة (غربية - سعودية - سورية) جرت الأطراف اللبنانية المتنازعة إلى الموافقة على ما سمي «وثيقة الوفاق الوطني» (اتفاق الطائف). ويبدو من بعض النصوص التي تضمنتها هذه الوثيقة أن واضعيها قد استخلصوا الدروس التي ينبغي استخلاصها من مسيرة التطور السياسي والاقتصادي الاجتماعي للبنان منذ الاستقلال؛ إذ يظهر بوضوح ربطهم مسيرة السلام في هذا البلد بمعالجة التشوهات العضوية التي رافقت هذا التطور. فعلى الصعيد السياسي نصت الوثيقة على وجوب تشكيل هيئة وطنية لإلغاء الطائفية السياسية، والبدء بإجراء انتخابات خارج القيد الطائفي، مع استحداث مجلس شيوخ تتمثل فيه الطوائف، وتحقيق المناصفة بين المسيحيين والمسلمين في السلطتين التشريعية والتنفيذية والمناصب الإدارية من الفئة الأولى. وعلى الصعيد الاقتصادي الاجتماعي نصت الوثيقة في مبادئها العامة على أن «الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً هو ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام»، ونصت أيضاً على «العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والاقتصادي والاجتماعي»، وتحت باب «الإصلاحات الأخرى» نصت الوثيقة نفسها على «اعتماد خطة إنمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً». يضيق المجال هنا عن الدخول في تفاصيل التطور السياسي الاقتصادي الاجتماعي للبنان في ظل التفاهات الدولية الإقليمية الجديدة التي وضعت لبنان تحت الوصاية السورية. تكفي الإشارة إلى أن مجرى الأمور العملي ذهب بعيداً من نصوص اتفاق الطائف. فعلى الصعيد السياسي، اقتصر الإصلاح على إدخال نوع من التوازن الطائفي لمصلحة الطرف المسلم. لكن السلطة السياسية أصبحت بالمقابل، وبشكل فاضح، أداة للمحاصرة وتوزيع المغنمات بين ممثلي الطوائف للمال العام ومؤسسات الدولة، وذلك بالتلازم مع تخليها عن

أهم وظائفها السيادية: السياسة الخارجية والأمن الداخلي أصبحا في عهدة الوصاية السورية، تحرير أراضي الجنوب المحتلة أوكلت مهمته إلى المقاومة الإسلامية، مشروع النهوض الاقتصادي وإعادة الإعمار ترك حكرًا على الرئيس رفيق الحريري. أما على الصعيد التنموي، فقد أدت السياسات النقدية والمالية والاقتصادية التي اتبعت في إطار المشروع المذكور إلى تقليص القاعدة الإنتاجية للاقتصاد وتضخيم النشاطات الربعية، بالترافق مع إعاقة النمو الاقتصادي وتكبير البلد بمديونية خطيرة، وتعميق التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق والفئات الاجتماعية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والهجرة.

إن أسباب بقاء نصوص اتفاق الطائف، التي كان يمكن أن تشكل مرتكزات لبناء دولة مدنية تنموية، حبراً على ورق هي نفسها الأسباب التي كانت دائماً وراء تعثر بناء الدولة منذ الاستقلال، والتي تتلخص بعدم تشكل قوى اجتماعية جديدة وازنة عابرة للطوائف، تحمل همّ بناء دولة على أسس مغايرة للأسس التي قامت عليها دولة الاستقلال، وتستظل بقوى خارجية تدعمها في هذا الاتجاه. فقد أوكل أمر تنفيذ هذا الاتفاق إلى مركب/ تحالف من ممثلي الطوائف، تختلط فيه إلى حد بعيد السياسة بالمال، تركت الوصاية السورية أطرافه يتنازعون، تحت إشرافها، على تحاصص المواقع السياسية والإدارية والمال العام والاحتكارات الاقتصادية. ذلك أن النظام السوري رأى في إشرافه على عملية التنازع/ التحاصص هذه وإدارتها ضرورة لتعزيز دوره لاعباً رئيسياً على الساحة الإقليمية. هذا في وقت فرضت فيه الأحادية القطبية الأميركية ونيوليبراليتها المتوحشة نفسها على معظم بلدان العالم. بذلك لم يتوافر لمرحلة الخروج من هذه الحرب ما توفر لمرحلة الخروج من حرب ١٩٥٨ الصغيرة من ظروف تدفع نحو التغيير: أي السلطة السياسية المستقلة نسبياً عن المصالح الفئوية لتحالف أمراء الحرب وحيثان المال والأعمال، ومناخ دولي إقليمي ملائم.

بعد إعلان الولايات المتحدة الحرب على «الإرهاب» وعزمها على إعادة تشكيل الشرق الأوسط على أسس جديدة، وما استتبع ذلك من احتلال للعراق، عادت الصراعات لتحتدم في هذه المنطقة، ما أدى إلى انفراط عقد التفاهات الدولية والإقليمية التي كانت قائمة في ما يخص لبنان. فدخل هذا الأخير منذ اغتيال الرئيس الحريري والخروج السوري في عام ٢٠٠٥ في أزمة جديدة، اشتد فيها الصراع المزدوج بين ممثلي الطوائف على السلطة السياسية (منهم من يريد تحسين موقعه الذي حجمته الوصاية السورية، ومنهم من يريد المحافظة على الموقع المكتسب في ظل هذه الوصاية) وعلى موقع لبنان في الاصطفافات الدولية الإقليمية الجديدة. إلى أن وصل هذا الصراع إلى صدامات مسلحة خطيرة في عام ٢٠٠٨، عادت التفاهات الدولية الإقليمية معها لتنتج إتفاقاً آخر هو اتفاق الدوحة الذي أدى إلى تسوية، ما لبثت أن انفطرت مع تحول الحراك الشعبي في سوريا ضد النظام إلى صراع دولي إقليمي، ما جعل الأزمة في لبنان تعود لتصل إلى حدود بالغة الخطورة: انقسامات ونزاعات طائفية ومذهبية متزايدة الحدة، أزمة اقتصادية معيشية خانقة، تلاشي وتحلل ما كان قد بقي للدولة من وظائف ومظاهر سلطوية على مختلف الصعد: الأمن، القضاء، الإدارة العامة، الاقتصاد، المرافق العامة، العلاقات الخارجية إلخ...

ومع تكاثر وتصاعد الحوادث والصدامات المسلحة الموضوعية، أصبح اللبنانيون يعيشون في حالة من الخوف، بل من الرعب من أن تتحول هذه الأخيرة، بين عشية وضحاها، إلى حرب أهلية مفتوحة لا تبقي ولا تذر. من هنا كثرة الأصوات التي ترتفع في الوقت الحاضر مطالبة بإعادة بناء الدولة/ العبور إلى الدولة/ إصلاح الدولة.



باعتبار ذلك هو السبيل الوحيد للخلاص من شبح الحروب الأهلية ودوامتها الجهنمية. لكن ما يمكن أن يشكل موضوع إجماع عند اللبنانيين على هذا الصعيد، يتوقف عند هذا الحد؛ إذ يعودون، تبعاً لاصطفافاتهم الحزبية/ الطائفية، للاختلاف على معالجة الإشكالية الرئيسية للمسألة والمتمثلة بالكيفية التي يجب أن تجري بها عملية إعادة البناء/ العبور/ الإصلاح والأسس التي يجب أن تقوم عليها. فنحن، في هذا المجال إزاء رؤى وشعارات متنافرة، تطرحها القيادات السياسية الحزبية الطائفية المتحكمة بحركية الاجتماع السياسي في لبنان وأوساط واسعة من المفكرين والمثقفين، كل من زاوية مصلحته الخاصة. رؤى وشعارات تركز على ضرورة معالجة مسائل/ مشاكل جزئية ترى أن الخصم وحده هو مسببها، من قبيل الاستئثار بالسلطة، الفساد، السلاح غير الشرعي، الارتباطات الخارجية إلخ... ويفوتها، أو بالأحرى لا تريد أن ترى، أن هذه المشاكل ما هي إلا نتائج/ إفرزات لآلية اشتغال النظام السياسي الاقتصادي الاجتماعي، وأن معالجتها وغيرها من المشاكل الكثيرة التي تعانيها الدولة اللبنانية إنما تتطلب إعادة بناء هذا النظام على أسس جديدة. بالمقابل، بقيت الاصطفافات والاستقطابات السياسية الطائفية والمذهبية تقف سداً منيعاً أمام تشكل قوة اجتماعية، عابرة للطوائف والمذاهب، وازنة وقادرة على طرح وتنفيذ مشروع إنقادي متكامل. ففي غمرة الحراك الثوري العربي في سنة ٢٠١١، شهد لبنان بداية حراك مماثل رفع شعار «الشعب يريد إسقاط النظام». لكن هذا الحراك ما لبث أن توقف بعد عجزه عن حشد ما يكفي من قوى دون التعرض لمصادرته من قبل بعض أطراف النظام. وإذا وضعنا جانباً هذه المحاولة الطموحة الفاشلة، نلاحظ أن القوى، من أحزاب و«منظمات مجتمع مدني»، التي تعتبر نفسها خارج النظام، بقيت عاجزة أيضاً عن جر القابضين عليه إلى إحداث بعض الخروقات الجدية التي من شأنها أن تشكل، منفردة أو مجتمعة، مدخلاً لبناء الدولة الوطنية القوية العادلة والمستقلة: كسنّ قانون انتخابي جديد خارج القيد الطائفي يقوم على النسبية، أو تحسين القدرة الشرائية للرواتب والأجور و/ أو إقامة شبكة تأمينات اجتماعية شاملة ومتكاملة بتمويل من الضرائب على الريع والمداخيل العالية والثروات الكبيرة، أو حتى قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية...

### مدى توافر الشروط اللازمة لإعادة بناء الدولة في الوقت الحاضر

على الرغم من استمرار ذوي النيات الحسنة في محاولاتهم إحداث خروقات جدية في بنية النظام، والجهود التي تبذل من قبل أطراف كثيرة داخل الحكم وخارجه لوقف تدهور الأوضاع نحو الأسوأ، فإن الجميع يدرك الآن أن لا حول ولا قوة محلية ذاتية إزاء تطور الأوضاع في لبنان في المدى المنظور. فمسألة اندلاع حرب أهلية جديدة في هذا البلد أو بقاء الأوضاع على ما هي عليه حالياً أو تهديتها، تتعلق في نهاية المطاف بمسار الصراعات الدولية الإقليمية في المنطقة، وعلى وجه الخصوص بما سيؤول إليه الصراع في سوريا وعليها. لكن ماذا بخصوص مسألة تغيير النظام وإعادة بناء الدولة في هذا السياق؟

تميّز لبنان عن بقية بلدان المنطقة العربية بنظامه السياسي الاقتصادي. هذه الفريدة جعلت، كما سبق أن رأينا، احتدام الصراعات الدولية/ الإقليمية في هذه المنطقة وعليها ينعكس فيه باستمرار أزمات عنيفة ومدمرة. وإذا وضعنا الانقلابات العسكرية جانباً، نلاحظ أن بقية بلدان المنطقة العربية لم تشهد صراعات/ أزمات سياسية اجتماعية داخلية عنيفة شبيهة بتلك التي كانت تعصف بلبنان. الأمر يختلف الآن؛ فمع المتغيرات المستجدة في موازين القوى على الصعيد العالمي نتيجة الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالمعسكر

الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية وفشله في أفغانستان والعراق، بدأت مرحلة جديدة في تاريخ هذه المنطقة. تعني مرحلة الحراك الشعبي الذي انطلق من تونس في أواخر عام ٢٠١٠ ولا يزال يتفاعل بشكل أو بآخر في معظم البلاد العربية. فالصراعات لم تعد تدور في هذه الأخيرة بشكل رئيسي بين أنظمة هذه البلدان أو مع الخارج الأجنبي، بل انتقلت أيضاً إلى داخلها بهدف تغيير الأنظمة نفسها. وبناءً عليه، لا يبدو لنا أن النظام اللبناني لا يزال، ضمن هذه المعطيات، قادراً على العودة إلى تجديد نفسه. لقد أصبح مصيره مرتبطاً بشكل عضوي بما ستؤول إليه الأنظمة في المنطقة العربية المجاورة، وخصوصاً النظام في سوريا. هذا يعني أن لبنان هو الآن، كما بلدان المنطقة، أمام احتمالين لا ثالث لهما: إما الانحلال والشرذمة، وإما انطلاق الدولة المدنية التنموية الديمقراطية المتحررة من التبعية للأجنبي.

طبعاً هذا لا يعني أن تبقى قوى التغيير الفعلي في لبنان مكتوفة الأيدي بانتظار ما ستؤول إليه الأمور في المنطقة؛ إذ ليس أمامها من خيار سوى أن تستمر في بذل ما بوسعها من جهود لتهيئة الظروف الذاتية والموضوعية التي من شأنها التمهيد لقيام الدولة المنشودة. وبهذا الخصوص يمكن هذه القوى، بل يجب عليها، أن تؤدي دوراً محورياً في العمل على إقامة إطار مناسب لتجميع الجهود وتنسيقها بين مختلف قوى التغيير العربية. ليس فقط لأن في ذلك تسريعاً لعملية التغيير في لبنان، بل أيضاً لأنه ضمن المعطيات الدولية الراهنة وظروف البلاد العربية الخاصة، أصبح الإطار القطري لكل بلد عربي يضيق عن توفير متطلبات التنمية المتوازنة والمستقلة، ما يجعل من الضروري أن يعمل التغييريون العرب مجتمعين، على إيجاد إطار سياسي اقتصادي مناسب للتعاون والتكامل في ما بين بلدانهم، أكثر فعالية من الأطر القائمة شكلياً في الوقت الحاضر.

\* أستاذ جامعي وباحث اقتصادي

١٢ نيسان ٢٠١٣